العدد : 2416

العراق اليوم
AL iraq alyoum

الثلاثاء 18/ 8/ 2015

الإصلاحات في العراق.. التداعيات وفرص النجاح

علي الطالقاني

إنّ من السهل إطلاق التعليمات، لكن من الصعب القدرة على تطبيقها، وجعلها تسير بالاتجاه الصحيح، خصوصاً عندما تتعلق هذه التعليمات، بإصلاح نظام سياسي فاسد، تنطوي عليه مفارقات كثيرة.

شرع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في العراق، بإطلاق حزمة من التعليمات الخاصة بالإصلاحات ضدّ الفساد الذي نخر كل شيء، حتى عظم السلطة نفسها التي لم تفكّر يوماً، بأن هدرها لمليارات الدولارات، سيطيحُ بها لاحقاً، حتى تربع العراق على مراكز متقدمة في مؤشر الشفافية العالمي، واصبح لا ينافسهُ أحد بذلك، واحتل المرتبة الرابعة في الفساد بين ١٧٤ دولة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الشارع العراقي الذي انتفض مؤخراً، وخرج للشوارع ليقارع الفساد، مدعوماً من قبل المرجعية الدينية التي نصحت رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بأن يكون جريئاً من خلال التصدي للفساد الذي يعصف بالبلاد، حيثُ لاقت حزمة الإصلاحات التي اطلقها قبولاً واسعاً بين مختلف الجهات السياسية والشعبية، لكن آلية تنفيذ هذه الإصلاحات وطرق تنفيذها غامضة لدى الشارع العراقي، مما فتح الباب أمام التكهنات التي تُجمع على إن حزمة الإصلاحات قد تواجهُ مصاعباً، تؤدي الى خلافات وانقسامات حول تطبيقها، وبنود الاتفاق عليها وتنفيذها، وكانت أحزابٌ عراقية معروفة، لعِبت دوراً أساسياً في إشعال جذوة الفساد، مستغلة المناصب السياسية، وإن قسماً من أفرادها تلاحقهم مذكرات إعتقال بسبب تهم بالفساد، والتدابير الإصلاحية المتخذةً من قبل حكومة العبادي، بمثابة حد فاصل للبلاد مع المحاصصة والفساد، وأنها لحظة تاريخية تستطيع من خلالها الحكومة العراقية احداث تغيير جذري للنظام السياسي الفاسد، وهيً الخطوة التي تعتبرُ مخاطرة كبيرة، تهددُ منزلة «الحرس القديم» ، ومن المتوقع أن يتوجه المتضررون من هذه الإصلاحات للمحكمة الاتحادية التي تُتهم هي الأخرى بأنها غير حيادية في عملها من أجل التصدي لهذه الإصلاحات.. في وقتٍ تكافحُ فيه الحكومة أبعاد الإصلاحات وتداعياتها الإقليمية ،حيثُ ساهمت دول المنطقة برسم السياسة العراقية، وتخوضُ دوراً قوياً في العراق، فإن حظوظ هؤلاء السياسيين الفاسدين تصبحُ وافرة في بقائهم بالسلطة من خلال الدعم الدولي المقدّم لهم.

تداعيات الإصلاح على الحكومة العراقية

لم يكن هناك شكّ في أهمية الإصلاحات على أمل تحقيق المطالب، لكن هنالك سؤالٌ كبير يدور في ذهن المواطن العراقي.. هل يصلح الحراك الشعبي وحزمة الإصلاحات الوضع الحالي؟ بطبيعة الحال إن أيٍ حركة إصلاحية تتعرضُ لهجمات، تعرضها للخطر، خصوصاً عندما تكون في مهدها وطور نشأتها، ومن المتوقع أن تتعرض المؤسسات التي تتصدى لمكافحة الفساد لضغوط من قبل الفاسدين من أجل عرقلة نشاطاتها، والضغوط عليها من قبل شخصيات نافذة في الحكومة، حيثُ حذّر رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي من محاولة «السياسيون الفاسدون» ، تخريب جهوده لإصلاح الحكومة،وقال عنهم، أنهم «لن يجلسوا مكتوفي الأيدي بشأن هذه الإجراءات»، معتبراً إن بعضهم سيلجأ إلى القتال لحماية مصالحهم، دون أن يذكر اسماءاً بعينها، داعياً مختلف القوى السياسية والأمنية الى عدم الانجرار لخوض النزاع السياسي، ومن التحديات الأخرى يبقى العامل الطائفي وضغط دول الجوار على الحكومة، والخلافات على النفط والاراضي مشاكلاً أخرى، تُظهر حجم التحدي أمام مشروع الإصلاح، وهناك تساؤلات حول الإصلاحات في حكومة إقليم كردستان.. هل ستبقى بمعزلٍ عن ذلك ؟ حيثُ يلعب الاكراد دوراً مهماً في السياسية العراقية، حيث بدأت حكومة إقليم كردستان العراق ببيع النفط بعيداً عن موافقة الحكومة المركزية أو استشارتها، حيثُ يقوم الإقليم بتصدير قرابة ١٧ مليون برميل من النفط الخام خلال يوليو/ تموز الماضي، وإن الإقليم يصدّر ٦٠٠ ألف برميل من النفط يومياً، إمّا على الصعيد الأمني، فأن المناصب الأمنية هي الأخرى عُرضة لمشروع الإصلاح، حيثُ طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية العبادي باجراءات إصلاحية في المؤسسة الأمنية، ولكن تحديات الإصلاح شاقة لأسباب عديدة، ترتبط بتوزيع المناصب عن طريق المحاصصة في وقتٍ تخوض القوات الأمنية العراقية، المعركة ضدّ تنظيم داعش الذي يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية.

خيارات الإصلاح

إذا ما واجهت الحكومة العراقية أيّة صعوبات في تنفيذ حزمة الإصلاحات، ستكون هنالك خطوات هامة يمكن أن تقوم بها الحكومة العراقية، للتخفيف من حدّة الضغط المترتب على تنفيذ مقرراتها، وهذه تشمل ما يلي:

١. اقناع الأحزاب الكبيرة بمشروعِ الإصلاح وانعكاساته الإيجابية مستقبلا على الجميع.

٢. اجراء تقييم لأداء عمل المؤسسات الحكومية، وتشخيص مكامن قوتها وضعفها، ودراسة ما تقدّمه من خدمات، و إنذار كل من يعارض هذه الإصلاحات.

٣. العمل مع المنظمات الدولية لأسبابٍ عديدة، منها إن هذا التواصل يضم العراقٍ الى الاتفاقات الدولية التي تناقش قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي، وهو أمر مهم جداً لأمن العراق على المدى البعيد وأساسي للتغلب على التحديات الخارجية.

٤. تشجيع منظمات المجتمع المدني NGO بأن تأخذ دورها الحقيقي الذي يقع على عاتقها مسؤولية ذلك.٥.الانفتاح على قوى المجتمع بمكوناته المتعددة، بحيث يعمل هذا الانفتاح على تشكيل وتبلور الثقافة والأنظمة الاجتماعية وتشجيع المؤسسات والأفراد من أجل تخفيف القيود على الإعلام والكشف عن ملفات الفساد وحمايتهم.إن التحديات التي تقف بوجه حزمة الإصلاحات تبدو صعبة، لكن بنفس الوقت فإن العبادي بمشروعه الإصلاحي المدعوم شعبياً، ومن قبلِ المرجعية الدينية، يستطيع أن يلعب أدواراً عامّة، لذا ينبغي تشجيع الحكومة العراقية على تشديد التزاماتها المعلنة بمحاربة الفساد عن طريق المضي قُدماً بمساندة شعبية كبيرة.

ماذا ينتظرُ العبادي ليكونِ زعيماً شعبياً ؟

حسين محمد الفيحان

لا ادري ماذا تنتظر يا سيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، لتكون بطلاً وطنياً و قائداً شعبياً اذا كانت الجماهير المتظاهرة، قد فوّضتك صوتها، والمرجعية الدينية قد دعمتك لإجراء الإصلاحات الملبية لمطالب العراقيين ؟

بعد التفويض و الدعم الذي حصل عليه رئيس الوزراء حيدر العبادي من قبل المرجعية الدينية و الشعب العراقي المُنتفض على السياسيين من سُراق المال العام , نتيجة المحاصصة الحزبية والمحسوبية التي ولدت المفسدين والفساد، حتى دبَّ و نخر جسد الدولة و مؤسساتها، خلال سنوات التغيير الماضية، تحت رعاية ومباركة الحكومات السابقة، فوصل واقع الخدمات الى حال مزري من التردي و الإهمال في شتى جوانب ومرافق الحياة، وفي ذلك سابقة تاريخية للسيد العبادي , إذ لم يحصل أي رئيس جمهورية أو وزراء حكم العراق في تاريخه الحديث على تأييد ودعم الشعب و المرجعية الدينية المُطلقين له معاً، للضرب بيد من حديد على صوامع الفساد المستشري، ومع استغلال السيد العبادي لذلك الدعم و التفويض وإعلانه لحزمة الإصلاحات الأولى التي رحب بها وأيّدها جميع الوطنيين و المخلصين لهذا البلد ، مايزال الشارع العراقي ينتظرُ تطبيق جملة الإصلاحات الأولى تلك على أرض الواقع التي أُعلن عنها في الأسبوع الماضي، و لم تطبّق حتى الآن، و يقيناً إن غليان الجماهير الغاضبة على سوء الخدمات وسُراق المال العام، تحت رداء العمامة السياسية و اللِحى المُزيفة و المسابح الكاذبة، مُستمرٌ و متصاعد في كل جمعة، و لا يمكن السيطرة عليه و تهدئته أبداً إلّا بتطبيق حزمة أو جملة الإصلاحات الأولى- فعلاً لا قولاً , لكي يشعر الشعب العراقي و المرجعية الدينية معهُ بقوّة و وطنية الشخص الذي أوكلت له مهمة الدعم و التفويض بأسمهما، وفي مقدمة تلك الإصلاحات التي ينتظرها الشارع العراقي من السيد العبادي بفارغ الصبر :

أولاً: تقديم المتسببين بالخراب و الدمار الذي حلّ بالبلاد بعد التغيير للقضاء العام العادل والنزيه .

ثانياً: عدم التفاوض مع أي جهةٍ أو طرفٍ سياسي بشأن الإصلاحات , بل المضي بها دون حرج أو خوف من أي مُفسد او متسلط مهما علا شأنهُ و جبروته .

ثالثاً: عدم إطلاق حزمة الإصلاحات الثانية دون تطبيق الأولى بكل فقراتها .

رابعاً: إعادة هيبة الدولة و الروح الوطنية التي فقدت بعد العام ٢٠٠٣م ، بسبب اجندات الاحزاب الخارجية , بتقييد عمل الاحزاب و إخراجها من مقرّات ومباني الدولة التي احتلتها بعد التغيير، والتي هم ملك الشعب و الجماهير المتظاهرة .

هذا لن يحصل يا سيادة رئيس الوزراء ما دمت في أسوار و حلقاتٍ حزب الدعوة الإسلامية , فالفرصة سانحة لك الآن لتكون بطلاً عراقياً و قائداً شعبياً , قبل ان يسحب الشعب تفويضهُ منك و تندم المرجعية على دعمها لك ، فبعد أن أجهز السيد نوري المالكي على مشروع الدعوة الإسلامية خلال سنوات حكمه و فوّت الفرصة التي كان ينتظرها السيد الشهيد محمد باقر الصدر بفارغ الصبر، ليقود الأمة نحو الإصلاح و الخير الحقيقي , بل و ضحى بنفسه و عائلته لأجلها , أعتقد و يعتقد الأغلب معي أنك يا سيد حيدر العبادي، بيدك اليوم فرصة تاريخية كبيرة لن تعوّض أبداً و هي الالتفاف على الجماهير العراقية المتظاهرة الداعمة و المُحبة لك، والانبثاق منها بحزب عراقي كبير مؤيد من قبل المرجعية الدينيّة، ليقود المرحلة القادمة من تأريخ العراق تحت خيمة حزب المتظاهرين،أو حزب العراقيين، أو أي تسمية أخرى تُعيد للعراقيين المتظاهرين حقوقهم التي نهبتها الاحزاب، و للعراق هويته و وطنيته التي غابت عنه، بعد العام ٢٠٠٣ بسبب الاجندات الخارجية.

التظاهرات الشعبية بين الإستراتيجية الغربية والشعب والمرجعية الدينية !

قيس المهندس

ليست المسألة كما يظنها غالبية المواطنون، سيّما المشاركون في التظاهرات والمؤيدون لها، وما هو مشاع في الإعلام، فما يتحدث عنه أولئك، هو محاربة الفساد، والإطاحة بالمسؤولين الفاسدين ومحاسبتهم، وتقديم الخدمات، وإنعاش الوضع الاقتصادي للبلد، وهذه المطالب تمثل عماد ما يرجوه الشعب من حكومته، ومطالبهم تمثل أس القضية بالنسبة لهم.قطعاً ليست تلك هي المسألة، وإن كان ما ذكر هو جزء يسير منها، وما خفي وراء ذلك أعظم وأجلّ! فالقضية متعلقة بالصراعات الدولية والإقليمية، بل إن أي فتنة ذات طابع سياسي تحدث في المنطقة، لا بد أن تكون لها علاقة بتلك الصراعات الأوسع مدى، والأعمق تأثيراً، والأكثر إستراتيجية.الراهن السياسي العراقي، لا ينفك عن الأحداث التأريخية التي مرت بها المنطقة، منذ الحرب العالمية الأولى، وسقوط الدولة العثمانية وحتى يومنا هذا، حيث إن اقتسام الإنكليز والفرنسيين لمناطق الهلال الخصيب، وفق اتفاقية سايكس بيكو، كان من اجل تحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا، والجهات التي وقفت حجر عثرة بوجه ذلك الإستعمار، كانت ذات صبغة إسلامية سياسية، كالسلطنة العثمانية، وقيادات ثورة العشرين في العراق, فمن جانب تعد تلك الصراعات, صراعات فرض قوى وتحقيق مصالح، ومن جانب آخر فإن سمتها الأخص من ذلك، هي الحرب على الإسلام السياسي في المنطقة. في الداخل العراقي توالت الأحداث بعد الاحتلال الإنكليزي، بحكم الملكية وبرعاية الإنكليز، ومن ثم النظام الجمهوري برعاية السوفيت، وسيطرة البعث برعاية أمريكية، واندلاع حرب إقليمية بين العراق والجمهورية الإسلامية الفتية، وحتى احداث الكويت والحصار الاقتصادي، وانتهاءً بإسقاط نظام البعث عام ٢٠٠٣، وكل تلك الأحداث كانت نتاج صراعات دولية وإقليمية.

أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ مثلت انعطافة في طبيعة الصراعات الدولية، أخذت تجذّر نظام القطب الواحد الذي استوت على عرشه الولايات المتحدة، منذ انهيار النظام الإشتراكي عام ١٩٩١ وحتى احداث برج التجارة العالمي، مروراً بأحداث الربيع العربي عام ٢٠١١، وكأن تلك الصراعات بنيت على وفق نسق من خطط عشرية! الإستراتيجية التي انتهجها الغرب، في حربه ضد الإرهاب، سِمتها الأساسية القضاء على الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، والتي شرعت بدءاً من طالبان أفغانستان، وأخوان مصر وسورية، والقادم هو الإسلام السياسي في العراق وإيران والسعودية وتركيا، وما نريد أن نشير إليه، هو إن إقامة الغرب للنظام الديموقراطي في العراق، هدفهُ الأساس هو القضاء على الإسلام السياسي، وإقامة نظام ديموقراطي ليبرالي، وهذا عين ما يرقبهُ الغرب من نتائج التظاهرات الشعبية الأخيرة! كما تجدرُ الإشارة الى أن دعم الغرب للجماعات الراديكالية، كالقاعدة ومؤخراً داعش، ليست أكثر من مجرد تكتيكات، تستخدمها لتنجيز تلك الإستراتيجية، وحتى الإتفاقية النووية لمجموعة ٥+١ مع الجانب الإيراني، فإن ما يلحظهُ الغرب من آثارها، لابد أن يصب في النهاية في جدول تلك الإستراتيجية، وأحسب أن ما سيجري من اتفاقات بشأن حلّ الأزمة السورية، سوف يفضي الى قصّ أحد أجنحة الهلال الشيعي، وسيكونُ منفذاً لإسقاط العملية السياسية في العراق وتهديد إيران! إن استقراءاً دقيقاً لما جرى من أحداثٍ سياسية في الداخل العراقي، منذُ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، فإنه يشي بدورٍ محوري للمخططات الغربية، حيثُ أن تسليم زمام العراق للسياسيين (الجعفريين- المذهب الجعفري الإسلامي) ، مع تأزيم الداخل العراقي بموجات إرهابية متعاقبة، وإنسحاب جيوش التحالف الغربي من العراق بتلك السهولة التي رأيناها، وأغراء السياسيين بالمناصب والأموال المهولة، وخلق طبقة سياسية (جعفرية) تتعالى في مستواها الاجتماعي والمعيشي عن طبقة الشعب الذي انتخبها! مما أحدث إرباكاً في وجدان القواعد الشعبية، أدّى الى الإخلال فيما تؤمن به من منظومة القيم والمفاهيم الديموقراطية والإسلامية على حد سواء، ومن جانب آخر فإن المرجعية الدينية، تسعى للحفاظ على المنظومة السياسية، والتي هي ثمرة جهود مضنية، قامت بها المرجعية طوال العقد المنصرم، إذاً لا بد أن تفسّر توجيهات المرجعية الدينية الإصلاحية على إنها تهدفُ الى ممانعة المخططات الغربية المسيسة، واستثمار التظاهرات الشعبية من أجل تقويم العملية السياسية، لذلك نجد إن خطاب المرجعية الدينية من جهة كان موجهاً الى رئيس مجلس الوزراء، ويُستشف منه إن العملية السياسية خط أحمر، ومن جهة أخرى، لم تتطرق المرجعية الى التظاهرات الشعبية! خلاصة ما نريد قوله، إنّ ثمّة ستراتيجية غربية للإطاحة بالعملية السياسية في العراق، والمستهدف الأبرز هي المنظومة السياسية (الجعفرية)، وكذلك المرجعية الدينية،والتي بعد فتوى الجهاد الكفائي، خرجت مضطرة عن صمتها، وكشفت عن حجم الحياة في جسد الحوزة العلمية، وخلعت عنها لباس التقية، وحتى موقفها في جانب الإسلام السياسي! إذاً فالتظاهرات الشعبية ينبغي ألا تكون موجهة نحو الأحزاب والكتل السياسية الإسلامية، بقدر ما تكون موضوعية وموجهة نحو الفاسدين منهم ومن غيرهم، وان تكون حركتهم إصلاحية لا سياسية! وأن يكون المتظاهرون بقدرٍ من الوعي تجاه المخططات الغَربية التي تضمرُ سوءاً لدينهم ووطنهم وحياتهم ومقدّراتهم.

العبادي واستراتيجية الإصلاح الشامل

د. خالد عليوي العرداوي
مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

موقف مرجعي وشعبي غير مسبوق

اتخذت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف.. في خطبة الجمعة التي جرت يوم 7/8/2015 ، أقوى موقفٍ لها ضدّ الفساد المالي والإداري المستشري في العراق، منذ عام 2003، إذ خاطبت على لسان ممثلها في كربلاء- السيد أحمد الصاف، رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، بصورة مباشرة وبطريقةٍ نادرة، تعكسُ مقدار الامتعاض الشديد من الاداء الحكومي المترهل بالقول: " إنّ البلد يواجهُ مشاكلاً اقتصادية ومالية معقدة، ونقصاناً كبيراً في الخدمات، وعمدة السبب وراء ذلك، هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية، وما يزال يأخذ بازدياد.. بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل، بل اتباع حلول آنية ترقيعية يتمُ اعتمادها هنا أو هناك، عند تفاقم الإزمات"، وأضافت: "إن المتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد، وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها.. المطلوب أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فيضرب بيد من حديد من يعبث بأموال الشعب، ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة وقد تكرر الحديث بشأنها"، وتمّت دعوة العبادي إلى "إصلاح مؤسسات الدولة، فيسعى إلى تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وان لم يكن منتمياً إلى أيٍّ من أحزاب السلطة، وبغضّ النظر عن انتمائه الطائفي أو الاثني، ولا يتردد من إزاحة من لا يكون في المكان المناسب وإن كان مدعوماً من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم"، إن هذا الموقف من المرجعية هو بمثابة فتوى وإعلان حرب على الفاسدين في العراق، ومطالبة صريحة للحكومة في تصحيح الانحراف واتخاذ خطوات جادة في إعادة النظر في كل سياساتها المعتمدة، وإجراء مراجعة شاملة لكل سياسات الحكومات التي سبقتها، كذلك هي مطالبة قوية بضرورة مغادرة المحاصصة الطائفية والاثنية والحزبية في تولي المناصب، وتحمل المسؤولية العامة، هذا الموقف المرجعي الثوري، جاء بعد سلسلة من المواقف التصعيدية ضدّ الفساد التي اتخذت في خطب الجمعة السابقة، وترافق مع حراكٍ شعبي متنام، تشهدهُ محافظات وسط وجنوبَ العراق يطالب بالإصلاح والتغيير ومحاسبة المفسدين، بصرف النظر عن الإنتماء الطائفي والاثني، مما يدلُ على غليانٍ اجتماعي، لم يعد من الممكن لجمه وتهدئته، فقد وصل التدني في الخدمات العامة والبنية التحتية وضعف الأداء الحكومي والتململ من الفساد الإداري والمالي حدًّا لا يمكن السكوت عليه، وبدأ الناس يساوون بين الإرهاب الداعشي الذي يهدد وجودهم، والفساد الإداري والمالي الذي سرق أموالهم، وأفرغ خزينتهم العامة، وعطل مشاريعهم العامة والخاصة في البناء والعمران، وسلّط غير الأكفاء على رقابهم، مما أضعف مؤسسات الدولة بشكل عام، وجعلها غير قادرة على النهوضّ بأعبائها في تقديم الخدمات للناس، وحفظ هيبة الدولة، فبات مطلب الإصلاح مطلباً شعبياً عامًّا، تتقاسمُ المطالبة به كلّ الفعاليات الشعبية بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية، وقد عكست شعارات المتظاهرين مساواة مؤلمة بين الموت ونمط الحياة اليومي الذي يعيشهُ أغلب المواطنين، وهكذا نقمة شعبية تحتاج إلى تدارك اندفاعاتها والاستجابة الفورية لمطالباتها، قبل أن تتحول إلى مستوى لا يمكن التكهن بعواقبه.

خطوة في الطريق الصحيح

إن استجابة السيد العبادي - رئيس الحكومة، كانت سريعة لتوجيهات المرجعية ومطالب المتظاهرين، فأصدر في 9/8/2015 بياناً بالإصلاحات المزمع القيام بها، وقد تمّت المصادقة على حزمة إصلاحاته الواردة في البيان في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في اليوم نفسه، وقد انطوت حزمة الإصلاحات على ست فقرات ترتبط بـ"تقليص حمايات المسؤولين في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وإحالة الفائض إلى وزارتيّ الدفاع والداخلية، وإلغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين، وإبعاد المناصب من درجة مدير عام إلى وكيل وزير من المحاصصة الحزبية والطائفية، وترشيق الوزارات والهيئات الحكومية، وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء، وفتح ملفات الفساد في الحكومة الحالية والحكومات السابقة من خلال تطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟) تحت إشراف القضاء"، وسيتمّ عرض حزمة الإصلاحات هذه على البرلمان العراقي للمصادقة عليها وإقرارها، وعند التأمل في هذه الإصلاحات يجد المحلل الموضوعي أنها تمثل ثورة جذرية على قواعد اللعبة السياسية التي حكمت العملية السياسية في العراق، منذ سقوط نظام البعث البائد، ومحاولة أخيرة للخروج من المأزق الحرج الذي أوصلت إليه القوى السياسية المتسيدة على المشهد السياسي في العراق مجتمعها، والعبادي ما كان ليجرؤ على اتخاذ هذه الإجراءات، لولا شعوره بالطريق المسدود الذي وصلته علاقة الحكومة مع شعبها من جهة، وإدراكه الشديد لمقدار الدعم الشعبي والديني الواسع لأي خطوات تتم في طريق محاربة الفاسدين وإصلاح مؤسسات الدولة، وفعلاً حصل على تفويض واضح من المرجعية والشعب، للبدء باتخاذ إجراءات جادة في طريق الإصلاح الإداري والمالي والسياسي والاجتماعي في العراق، فما بدأه الرجل يوم 9/8 خطوة كبيرة وجذرية في طريق الإصلاح، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح تحسب له، لكنها مجرد خطوة غير كافية لوحدها في تلبية توجيهات المرجعية وطموحات الحراك الشعبي.

المطلوب استراتيجية شاملة للإصلاح

نجاح العبادي في منهجه الإصلاحي، وعدم وقوعه في شرك الحلول الترقيعية التي حذرته المرجعية منها، يتطلبُ منه عدم الاكتفاء بخطوات إصلاحية، ترتبط بتغيير مسؤول ما أو إعادة هيكلة مؤسسة ما، بل من المفيد جدًّا أن تكون لديه استراتيجية شاملة للإصلاح، تشرفُ على تشكيلها ووضعها وتنفيذها ومراجعتها عقول بشرية، تملك المقومات الحقيقية للنهوض بهذه المهمة من كفاءة ونزاهة وقوّة وإخلاص واستقلالية، ومن معالم هذه الاستراتيجية، الحرص الشديد على تفعيل قانون الخدمة الاتحادي، وإعادة النظر بقانون الانتخاب وغيرها، وتقليص الفجوة بين الحد الأعلى والحد الأدنى لرواتب الموظفين، وتفعيل دور البرلمان العراقي في تشريع القوانين المعطّلة، وعلى رأسها قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، فضلاً على إجراء مراجعة شاملة للقوانين النافذة، لمعرفة مدى انسجامها مع متطلبات المرحلة واستيعابها لحاجات الناس، واتخاذ خطوات جادة لضمان فعلي لاستقلالية ونزاهة القضاء الذي يحتاج إلى إجراء تغييرات حقيقية وجذرية للشخصيات التي تمسك بزمام إدارته، لكونه المرجع الأساس في ضمان حقوق وحريات الناس وتطبيق العدل في المجتمع ومؤسسات الحكومة، وتفعيل دور مكاتب الادعاء العام والمفتشين العموميين وهيئة النزاهة، وديوان المراقبة المالية، لتأخذ دورها الحقيقي في مكافحة الفساد من خلال وضع إدارتها بيد أُناس يتمتعون بالكفاءة والاستقلالية، وإبعاد سطوة الأحزاب والقوى السياسية على مؤسسات الدولة، حتى تكون هذه المؤسسات مؤسسات خدمة لجميع العراقيين، ولا تكون أسيرة هوى هذا الحزب أو ذاك، وتطبيق معاييرِ المهنية والكفاءة والاستقلالية أيضاً في إدارة المؤسسات الأمنية، وتوحيد قيادتها وتنظيم عملها ورفع كفاءتها، وتنمية قدراتها النوعية والكمية، وبما يتناسب مع حجم التحديات التي يتعرض لها العراق، ووضع سياسة عامة لإدارة الدولة تحدد لصانع القرار ما يجب أن يصل إليه بعد خمس أو عشر سنوات أو أكثر، لتكون لديه رؤية، يمكن أن يعمل في ضوئها ويحكم من خلالها على نجاحه أو فشله، رؤية يستطيع تنفيذها على أرض الواقع ويمنحها للشعب ليؤمن بها، ومن المهم أيضا أن تكون للعراق سياسة خارجية جديدة تنطلق من وحي التجربة العراقية في الحكم والمصلحة العراقية في التعامل مع دول العالم، وتوحيد الموقف الداخلي خلف هذه السياسة، وأن يكون مقياس التعامل مع دول العالم مقدار تحقيقها لمصالح العراق، وعدم تهديدها لأمنه العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا مقدار قربها أو بعدها الديني والمذهبي والقومي، كما يحتاج العبادي إلى سياسة تعليمية وتربوية واضحة، تصب في تنمية المجتمع، وتعزز تماسكه وسلمه الأهلي، وتحقق حاجات سوق العمل، وإلى خطة واضحة للإصلاح الاقتصادي، تترافق مع تحديد دقيق للفلسفة الاقتصادية المعتمدة في البلد، وتوظيف عناصر القوة الناعمة بشكل جيد، لتعزيز المصالحة والسلم المجتمعي من خلال توظيف العقول الإعلامية والفنّية والمعرفية، القادرة على تفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة، ومن المفيد الالتفات إلى الشباب والحرص على تقليص حجم البطالة بينهم، وتعزيز اندماجهم المجتمعي، ومعالجة مشاكلهم وحاجاتهم الملحة، والاهتمام أكثر بالأسرة العراقية وتعزيز تماسكها ومعالجة مشاكلها، فقوّة أي مجتمع تنبع من قوة أُسرهِ، ولا خير في مجتمع أُسرهُ مفككة، تعاني من الضعف والمشاكل، ومن متطلبات الإصلاح الشامل تفعيل آليات المحاسبة والمراقبة داخل مؤسسات الدولة، وإجراء محاسبة فعلية وحقيقية وسريعة لكل مسؤول يثبت تورطه في ملفات فساد مالي وإداري، والانتقال من مفهوم الإدارة لمصلحة الحزب أو الفئة أو الأسرة أو الشخص.. إلى الإدارة لمصلحة المواطن، ويكون رضا المواطن مقياساً نهائياً للنجاح في العمل، ومن الضروري عندما يعمل العبادي على تنفيذ استراتيجية الإصلاح الشامل، أن يدرك إن من متطلبات نجاحه في مسعاه، هو امتلاكه لفريق عمل حكومي، يتسم بالانسجام والتضامن والسرعة في اتخاذ القرارات الصعبة والملحة.

الخيار الصائب

إن التحديات التي ستعترض طريق السيد العبادي عندما يعمل على تنفيذ استراتيجيته الإصلاحية ستكون كبيرة جدًّا، سواء على مستوى البيئة الداخلية أم على مستوى البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية)، لكنه لا يمتلك خيارات بديلة، فإمّا أن يسير في هذا الطريق مستعيناً بدعم المرجعية الدينية اللافت، وبالإرادة الشعبية المطالبة بالتغيير، وبالاكفاء من أبناء شعبه، والخبرات الدولية النافعة، أو يبقى يراوح في مكانه منتظراً لمفاجآت قد تهدد العملية السياسية في العراق بمجملها، كما تهدد وحدة وسيادة هذا البلد، ويبدو أن الرجل قد أختار طريق العمل، وهو الخيار الصائب لإنقاذ العراق من مستقبلٍ مجهول، لا تعرفُ عواقب تقلباته.

معارك الأكراد ودولتهم المقبلة

كرار انور ناصر
مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

حادثة سقوط مدينة الموصل في يوم 10 حزيران 2014 ،وما سبقها في سوريا، وما أعقبها من أحداث، قد جعلت التهديد والخطر المتنامي (لداعش)، يؤثر على الطبيعة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ، سيّما المشرق العربي منها، إذ إنّه أسهم في توسيع فراغ القوة في العراق وسوريا، ففسح المجال أمام المجموعات الاجتماعية المختلفة في التعبير والتنفيس عن رغباتها السياسية بقوةٍ وعزم.

لعل أبرز هذه المجموعات هم الأكراد في سوريا والعراق، وتلك الثقة التي تجتاح الأكراد رغم حراجة التهديد، تنبعُ من قدرتهم على إدارة خطر (داعش) وتوظيفه إقليمياً ودولياً، وهذا الأمر بنظر أغلب المراقبين، قد وفّر فرصة تاريخية لقيام الدولة الكردية، وأعطى للكرد هامش حركي كبير، للتلاعب بالجيوبولتيك في المناطق العراقية والسورية عبر السيطرة على المناطق المحررة، أو محاولة تغيير ديموغرافيتها، وإذا كان دافع القتال ضدّ (داعش) هو درء هذا الخطر وتحرير المدن المحتلة، فإن الدافع الأول لمعارك الأكراد ضدّ داعش في العراق وسوريا، هو لملء الفراغ، وفرض حدود الدولة بالدم، فهدف الأكراد الأول في العراق من قتال داعش هو من أجل قيام الدولة، وكذلك الحال مع أكراد سوريا في كوباني وغيرها من المناطق، سيّما وإنّ تجربة كردستان العراق، وتمتعها بإدارة ذاتية، أخذت تشق طريقها في سوريا، ما يزيد من فرص قيام كردستان سوريا، ولهذا ثمة قناعة راسخة لدى الأكراد بأنهم أمام فرصة تاريخية لقيام الدول الكردية، وهناك عمل حثيث علىٍ استثمار هذه الفرصة جغرافياً، يسعى إقليم كردستان العراق على توسيع أراضيه بإتجاه حدود المحافظات العراقية المحاذية للإقليم، كالمناطق المتنازع عليها وغيرها، وترسيم حدودها بالدم وتغييرها ديمغرافياً، وكذلك الحال في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، إذ إنّ هنالك عمليات استحواذ وتهجير قصري في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد.

سياسياً، يسعى إقليم كردستان العراق إلى إقامة نظام برلماني، وقد يبدو السبب المعلن هو تجنب استئثار مسعود البارزاني من الحكم، إلّا إن هنالك أسباباً أخرى، قد يكون أولها الحفاظ على التجربة الكردية في الحكم، والعمل على توزيع السلطة بين الأكراد، لتجنب المشاكل السياسية الداخلية من الذين يرومون المزيد من المشاركة السياسية، وثانيها والأهم، هو قيام البرلمان الكردي الذي من الممكن أن يكون منصة الأكراد السياسية في العالم بما يوازي البرلمان العربي، لتكريس القومية الكردية سياسياً، فمقابل البرلمان العربي هناك البرلمان الكردي الذي سيعزز الوجدان السياسي للفرد الكرديٍ على المستوى الدولي، اقتصادياً، تسيطر كردستان العراق على العديد من المناطق التي تتمتع بموارد نفطية غير قليلة، وهو ما جعلها بموقف قوّة أمام الحكومة المركزية، وهي قادرة على التصدير واستثمار هذه الموارد، وتبلغ إيراداتها من الموارد النفطية ما يقارب 11.5 مليار.. في حين يبلغ حجم تجارتها مع تركيا فقط ما يربو على 8.4 مليار دولار، وعسكرياً، هناك مساعي حثيثة على تسليح الأكراد بالأسلحة الثقيلة، وربّما هذه الخطوة قد تلحق قيام الدول الكردية، سيّما وإن الأكراد في المرحلة الحالية، يتمتعون باستقلال عسكري بعيداً عن الحكومة المركزية في العراق، وبعيداً عن الحكومة السورية، وذلك ما يتجلى في تحركاتهم في كلا البلدين، وتمتلك كردستان وحدها من القوات المسلّحة ما يربو على 90 ألف.. في حين تشكل القوات المسلّحة الكردية السورية ما يقارب 7 الآف، ولهذا لعلنا لا نغالي إذا قلنا، إن مقومات قيام الدولة الكردية في الأجزاء العراقية والسورية، متوفرة وبشكلٍ يؤدي إلى استمرار وجودها، ولكنّ هل هذه المقومات هي وراء احتمال قيام الدولة الكردية؟ قد لا نعدو الصواب اذا قلنا، إن احتمال قيام الدولة الكردية قبلٍ بضع سنوات كان مستحيلاً، نظراً لعدم وجود هامش حركي كبير للأكراد في الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، ونظراً لطبيعة مشروع الدولة الكردية المعلن الذي يقوم على فكرة تعديلية، يسعى إلى تغيير الوضع الجيوبولتيكي الراهن ليس في العراق وحسب، وإنما كذلك في سوريا وايران وتركيا، فالدولة الكردية عند نشوئها أو إعلان قيامها، ستحفز الأطراف الكردية في تلك الدول، إمّا للالتحاق بها، أو للاستئثار بتجربتها في الحكم داخل تلك البلدان، وهذا ما سيزعزع الاستقرار في المنطقة، بمعنى آخر إن فكرة دولة كردستان توسعية، تسعى لقضم أجزاء من دول لها وزنها، لإقامة الدولة الكردية عليها في الإقليم (الشرق الأوسط)، أمّا في الوقت الحاضر وفي ظل المعطيات الجيوسياسية والظروف التي تمرُ بها دول المنطقة، سيّما بعد خروج العراق وسوريا من دائرة التوازنات الإقليمية في المشرق العربي، بشكلٍ اصبحوا فيه خارج اللعبة الجيوسياسية في المنطقة، وأخذ وزنهما ينتفي من الحسابات الدولية والإقليمية، وفي ظل الأوضاع الحالية، لا يبدو هنالك مانع من قيام أجزاء من هذه الدولة في العراق وسوريا، فالدول عندما تمضي على سلوك تغيير الوضع الراهن، فأنها عادة ما تحسب وتقيس ردّة الفعل المتوقعة، وما يترتب عليها من أخطار مقابل الفائدة الذي ستجنيها من اتباع هذا السلوك، وبالنسبة لكردستان فأنها تدرك إن كلا الطرفين غير قادرين على حماية أراضيه من التنظيمات الإرهابية، فكيف سيواجهون قرار الانفصال أو الاستقلال! تبقى دولتان، هما تركيا وإيران، أهم اثنين قادرين على التحكم بالمشهد الجيوسياسي الكردي، بالنسبة الى تركيا، يبدو إنها تلعب على احتمال قيام الدولة الكردية في العراق وسوريا، والحيلولة دون إقامتها في تركيا، وفق استراتيجية وقائية، مفادها الظهور بمظهر الحريص على حقوق الكرد في الخارج، وهذا جزء من تكتيك أردوغان في الاحترام الذي يوليه لمسعود بارزاني، ويعامله على إنّه رئيس لدولة، ولهذا على ما يبدو إن تركيا لا يوجد لديها إشكال كبير على قيام مثل هكذا دولة، ولكن ضمن حدود معينة، لأنها ستخفف الطموحات الكردية، وربّما تكون ملاذاً لهم، وأنها ستسهم في إضعاف الدول المحيطة لها (سوريا والعراق) مع ضمان القدرة على التحكم بهما، ناهيك عما توفّره لها من مزايا اقتصادية غير قليلة، إمّا إيران فعلى الرغم من تخوفها من احتمال قيام الدولة الكردية، سيّما بعد بروز مؤشرات لكيان لكردستان في سوريا، إلا إنها من الممكن إن تلجأ إلى الاستراتيجية الوقائية والعمل على حصر الطموحات الكردية في إقليم معين من الأرض.. في سوريا والعراق، مما يبعد الخطر الكردي عليها ويضمن استمرار نفوذها على الأكراد، ولهذا قد لا نعدو الصواب حين نقول: إن احتمال قيام الدولة الكردية من الممكن إن يتحقق، برغم من إن قيام هذه الدولة من شأنه أن يعرّض المنطقة إلى هزات أرضية، ولكن يمكن القول إن أسوء الاحتمالات والتي ستخضع لصفقة إقليمية، تشير إلى قيام دولة كردية في العراق مع انضمام كردستان سوريا لها، مقابل التعهد بالاكتفاء الجغرافي، وعدم المساس بالأراضي التركية والإيرانية، وهذا مقبول جدًّا بالنسبة للأكراد.. ففي ظل قوة تركيا وإيران، لن تلجأ كردستان إلى تعميم تجربتها إليهما، بقدر ما ستقوم إلى توطين الأكراد الآخرين اليها.

اثنا عشر عامّاً تكفي ..الحل بيد المواطن

حمزه الجناحي

كثيرة هي المؤاخذات التي تحسب على سياسيي المرحلة الحالية، والتي جعلت من العراق بلداً فاقداً لأهليته كدولة قانون ومؤسسات، كان من المفروض أن تعيش هكذا بعد العام 2003 والتغيير الهائل الذي حصل في بنيوية الدولة العراقية في كل المجالات ...المسؤول العراقي الذي تبوأ المنصب، ووصل الى ما وصل إليه فجأة، أو غفلة من غفلات الزمن أو عن طريق الانتخاب أو الأختيار، لأسبابٍ يُفسّرها البعض، أنها كافيةٍ لوحدها، لأن يكون ذلك المسئول مؤهلاً لإدارة منصب خطير، له أول وليس له آخر، وتصديه لتحديات كبيرة، باعتبار إن المنعطف أو المرحلة أو الوقت هذا، هو بداية اعتماد لتكوين الدولة العراقية المؤسساتية، والتي فارقتها منذ عشرات السنين، بعد سيطرة الدكتاتورية عليها، وأكيدٌ إن الحاليين لم يكونوا قد ولدوا أو عاشوا قبل مرحلة الدكتاتورية، كسياسيين خبروا السياسة ومعرفة أهداف وجودِ المسؤول الذي يطلبُ منه أن يقود بلداً وشعباً، عانى الكثير، ويخرج به من العتمة الى النور، صحيحٌ إن المواطن اليوم، عليه أن يتحمل المسؤولية الأولى، لكن ليست المسؤولية كاملة تقعُ عليه، فالمواطن واجبِه أن يختار أو ينتخب من يعتقده إنّه مؤهل أن يكون في المكان الذي رشح نفسه له، ويستمر بمراقبة اداء ذلك المرشح الذي خرج من تلك المدينة أو الحي أو القصبة، فيطرحُ نفسه كمشروع سياسي قادر على تحمل مسؤوليةّ الأختيار والأختبار امام ذلك المنتخب أولاً، ومن ثمّ امام الشعب ككل، ممثلا له، والاختيار الشعبي لأي شخصية طرحت أسمها على الساحة الانتخابية، لم يكن مبنياً بناءاً رصيناً على أساس سياسي بحت، اقصد إن تلك الشخصية لم تطرح كسياسي محنك قادر أن يواجه المرحلة بخبرة السياسي المحترف، بل كلّ الذينِ نزلوا في القوائم الانتخابية هم أساساً ليسوا سياسيين أصلاً، ولم يدرسوا ألف باء السياسة في متاهات تلك المدارس العملاقة التي يولد منها السياسي الذي يستطيع أن يجد الطريق لعمله عند التجادل أو يستطيع أن يُسخّر حتى الفشل لصالحه، ليخرج بنتيجة لشعبه أو تلك المناورة المشروعة في عالم السياسيين الذين خبروا الخروج من أضيق المخارج، والحصول على مكاسب،بالنتيجة النهائية تحسب لهم , أبداً لم نعرف أو نسمع يوماً إن من طرح أسمه كمرشح، كان سياسياً محترفاً، وهذا واقعٌ اظهرتهُ الحقائق بعد صعود هؤلاء الى تلك المناصب التي تحتاجُ صفوة خاصة، لأستمرارها السير في هذا الطريق , فالمواطن العراقي عُرضت عليه اسماء في فترات الإنتخاب، وتعرض عليه اليوم وغداً، هذه الاسماء لها وقع اجتماعي أو اقتصادي، استطاعت أن تسخّرها للفوز أو انتماءات حزبية مرحلية لوقتٍ محدد.. أي انتماء مصلحي، وهذا ماشاهدناه في التشظي الذي يحصل يومياً في بنية القوائم والكتل الحزبية التي وصلت للحكم في العراق، ربّما وصل البعض واقنع الشعب على أساس إنّه من المتضررين في وقتٍ ما من النظام السابق أو إنّه كانَ معارضاً وهرب الى إحدى الدول أو هو قد خرج بسبب بعض الأمور الاقتصادية، وهرب الى خارج العراق، وهؤلاء جميعاً لم تنطبق عليهم صفة السياسي، نعم هو متضرر من النظام السابق، لكن لم يجرؤ أن يكون سياسياً يوماً واحداً، وتعلم الدروس أو إنّه كانٍ معارضاً خارج العراق، لكنهُ أيضاً لم يعش ولا يوم واحد ليصبح سياسياً دخل المدارس والمعاهد في تلك البلدا، ليخرج منها شخصية تستطيع أن تقود الشعب.. هذا هو الواقع الذي عاشه الشعب العراقي قبل الانتخابات ،وهؤلاء كما يعتقد المواطن، أنهم الأفضل، لكن بالحقيقة هناك بون شاسع بين الصفتين.. إنهم الأفضل اخلاقياً أو دينياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو الأفضل بين المعروضة اسمائهم، لكنهم ليسوا الافضل كسياسيين أبداً، لأن المواطن لم تطرح امامه اسماء يعوّل عليها، وهذا ماطرح عليه، وعليه أن يذهب للانتخاب ويختار، ففي الانتخابات الأولى.. أي في العام 2005 -انتخابات مجلس النواب.. أصلا لم تعرض على المواطن اسماء، بل طُرحت عليه قوائم مغلقة فاصبح المواطن في حيرة ما بعدها حيرة، لابد له أن يختار قائمة، فأختار القوائم التي يترأسها اشخاصٌ لهم رنة مجتمعية ليس إلّا، وفازت القائمة ككل، لكن من هم الاسماء ؟ لا يعرفها المواطن، وبالتالي بعد أن اختيرت الاسماء، تبين لذلك المواطن المسكين، إنّه لا يعرف إلّا رئيس القائمة، وكل هؤلاء ليس له أي علم بأوضاعهم أو من يكونون أو هل هم مؤهلين ومرّت الأيام وبانت المآسي، ووضح الفشل، والمصيبة العظمى إن البعض من هؤلاء الذين لم يعرفهم المواطن صاروا رؤوساء لدولة هي بأمسّ الحاجة الى اشخاص مؤهلين، ليقودوها الى الخروج من البركة الآسنة العميقة الى شاطئها الممتلأ بالاشواك وعروق الاشجار اليابسة التي تمنع السير، والتي اخفت بحكم تشابكها وكثافتها، معالم الطريق نحو الجادة الرئيسية المُعبدة، وجرّاء كل هذا الذي حدث والأختيارات الخائبة التي أُجبر عليها المواطن، حصل الذي حصل في العراق، ولكل هذه الفترة التي هي طويلة نسبياً في قاموس الساسة.. ليست قليلة في القواميس التغييرية وأيضاً هي ليست قليلة في الحساب الزمني، لكن تعال وانظر ما الذي تحقق !؟ الجواب لاشيء، اذاً الفشل هو النتيجة الحتمية والمتوقعة لتداعيات المرحلة السابقة ، بل احياناً من الممكن القول إن الاستقرار على المربع الأول، لبدء العملية التغييرية في العراق، لا يولدُ شعوراً بالمبالغة إطلاقاً، اعتقد أن التحضيرات التي يستحضرها ركاب باص المرحلة السياسية القيادية القادمة، لا تقلُ شأناً، أو بالاحرى لا تختلف كثيراً عن سابقتها ويبدو لي أنها وللأسف الشديد لا تطرح شيء جديد ولا وجوه جديدة لقيادة العراق، لأن الشواهد والصور التي بدأت تتبلور لدى المشاهد أو المواطن من جرّاء تلك التحضيرات جميعها تسير الى نفس الوجوه والبرامج.. هي هي، ولا تغيّر في أي مفصل، بل على العكس اعتقد إن المرحلة السابقة افضل بكثير من الآتي، ولعلّ احدهم يتبادر الى ذهنه، إن هؤلاء الذين ستطرح اسمائهم للمرحلة التغييرية القادمة التي يريدها الجمهور بمظاهراته، وخروجه الى ساحات التحرير، ربّما هم أنفسهم الذين تبوأوا مناصباً بالأمس، وصار لديهم خبرة وحنكة أو اكتسبوا شيئاً، يؤهلهم للقادم كسياسيين، أقول : لا أبداً، لم يكتسبوا أي شيء، ولم يضيفوا الى رصيدهم شيئاً كسياسيينن لأن المرحلة السابقة لم تضعهم على المحك الحقيقي للعمل كرجال دولة، بل هم انهوا المرحلة كرجال تشاحن وتباغض، وإظهار عضلاتهم امام الغير ،والبحث عن المغانم وركوب موجة التجاوز على المال العام، والعبث بمصالح الدولة العراقية من أجل الحزب أو المكون أو المذهب أو القومية، ولم يخوضوا غمار التجربة بجدّية السياسي الذي يود الاستفادة من كل يوم يمرُ عليه إلّا اللهم شيئاً واحداً هم أكتسبوه من تلك الأيام، ألا وهو التصريحات والظهور على شاشات التلفزة التي تقود السياسي في كيفية الحصول منه على ماتريد، وهذا أيضاً، يبدو نوعاً من الفشل، اذاً المسؤولية الأولى وليست الكلّية هي التي وقعت على المواطن إمّا المسؤولية الكلية والكبيرة فتقع على المتقدم لخوض مرحلة الخروج من هذه الشرنقة الفاسدة، وإعادة الأمورِ الى نصابها في دولة مدنية يعترفُ بها العالم، تعيش في العام 2015 ، إمّا المرحلة الآتية، فالمسؤولية كاملة تقع على المواطن، لأنهُ عرف الكثير عن اشخاص الأمس، وعليه أن يتوخى الحذر الشديد بعد العودة إليهم ثانية، واذا حصل هذا فيعني إن المواطن سيكون السبب، وسيكونِ بسبب ما جنت يده بالأختيار، لأنهُ سيكون الضحية الأولى .

الحقيقة ما قلناه لم يأتِ من بناة أفكارنا أو من حلاوة وجمالية أو فلسفة صنع الكلام أو للتجني ، لا أبداً، بل التجربة تتحدث قبل كل هذا، وكل شيء كان واضحاً وملموساً لمس اليد لدى الشعب العراقي الذي بدأ يهيّأ نفسه يومياً، للذهاب الى ساحات التظاهر، فماذا يفعل المواطن اذاً.. اذا كان كما يقال: هذا هو الموجود !؟ إن على المواطن قبل الذهاب هناك أن يستحضر ويتذكر كل شيء مر بِه ولمدة طويلة واذا تطلب الأمر وإنّه لا يستطيع إلّا أن يعود بهؤلاء فالأفضل له أن لا يذهب الى الساحات !! أو عليه ان يحزم أمره ويتدخل ليختار الأشخاص المؤهلين من الشخصيات التي يعرفها، ويدخلها عنوة الى تلك المعمعة السياسية الصعبة (التكنوقراط) وعذره معاه للتدخل، ولم يفت القطار، واذا فات اليوم وذهب، فهذا لا يعني إنّه لا يعود غداً، والتخبط والفشل طيلة كل هذه السنوات، هي أهم الشهادات التي يستطيع أن يحاجج نفسه بها أولاً، ويحاجج الغير الذي يعارضه ثانياً .

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها